Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

04 Novembre 2010
04 نونبر 2010

المشعل
Du 03 au 10 11 10

على هامش الحدث

مصطفى المانوزي

جهات معينة أمنية لم تتعاون مع الهيئة بإمساكها الأرشيف وعدم تسليمه

على إثر المسيرة التي قادتها خمس جمعيات حقوقية من أجل مطالبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتنفيذ كل ما جاء في تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة خاصة، فيما يرتبط بالكشف عن مصير الملفات العالقة في قضايا الاختفاء القسري، والذي لم تكشف تقارير المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن أي تقدم ملموس بشأن القضايا الشائكة، أجرينا استجوابا مع مصطفى المانوزي رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف، وكانت رغبتنا قوية في إطار توازن استحضار الرأي والرأي الآخر في أن تكون وجهة نظر مسؤولي المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حاضرة في هذا الباب، غير أن كل محاولاتنا للاتصال باءت بالفشل. إما بسبب وجود أحدهم خارج المغرب، أو بفعل عدم إجابة رئيس المجلس السيد أحمد حرزني على مطاردتنا الهاتفية له.

✓ ما هو ارتباط كشف حقيقة ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة بمسار العدالة الانتقالية؟

❑ الحقيقة هي النواة الصلبة الأساسية ضمن وسائل التأسيس للموقف من الضحية نفسه وما الذي تعرض له وأين ومتى ومن طرف من؟ ثم تبدأ التفاصيل المتعلقة بالجاني وبمن أمره وظروف التعذيب وأسباب العاهة أو الوفاة؟ إلى آخر المسلسل...لكن العلاقة مع الحقيقة في مسار العدالة الانتقالية تروم الإجابة على الآلية التي ستتولى هذه المهمة...أي لجان الحقيقة غير القضائية تكون مؤقتة ومنشأة بصفة رسمية ومعترفا بها، مهمتها تفعيل الحق الوطني والقانوني في معرفة الحقيقة.

ونحن في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف طالبنا في مطلع صيف 2003 بإعداد مشروع القانون المحدث للجنة الوطنية من أجل الحقيقة حول الانتهاكات التي عرفها المغرب ما بين 1956 و1999 بالاستناد إلى المرجعيات الكونية... وكما تعلمون أن المجلس الاستشاري سبق له – قبل هذا التاريخ في عهد الراحل الحسن الثاني – أن كون اللجنة المستقلة للتحكيم التي اشتغلت على طلبات بعض الضحايا وأقرت تعويضات وتم نشر لائحة في 15 أكتوبر سنة1998 أعلن فيها عن لوائح المتوفين والمجهولي المصير وتوصية بالعفو على الجلادين وضحاياهم... إلى أن جرى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة برئاسة إدريس بنزكري الرئيس السابق للمنتدى بعد انسحابه من المجلس الوطني دون أدنى استقالة أو إشعار رسمي ...هذه الهيئة التي انتهت إلى تحرير تقرير بأشغالها رفعته إلى الملك يتضمن خلاصات الأبحاث وتحليلا للانتهاكات مذيلة بتوصيات عامة اعتبرت عصارة العمل الرامي إلى بلورة تدابير عدم التكرار...في حين ظلت الحقيقة مفتوحة بدون معالجة أولا لاشتراط استبعاد إثارة المسؤوليات الفردية، وثانيا لأن جهات معينة أمنية لم تتعاون مع الهيئة بإمساكها الأرشيف وعدم تسليمه، وعلى الخصوص فيما يتعلق بالاختطاف والاحتجاز من خارج الوطن...والعدالة الانتقالية. للأسف لم يستوعب المسؤولون أهميتها لأنه في ظلها كلما تم الكشف عن الحقيقة كانت الجزاءات أقل ...مادامت هذه الأخيرة تخير الضحايا بين جبر الضرر والتعويض أو اختيار عقوبات بديلة...مع التأكيد على أن العدالة الانتقالية لا تعفي من إنزال العقاب..إذن فالعلاقة واضحة جدا وهي توفير إمكانيات جبر الأضرار ورد الاعتبار للضحايا جماعيا وفرديا ومناطقيا، والحقيقة في هذا المسار مهمة خاصة للذاكرة الجماعية والإصلاحات المؤسساتية والتشريعية في سياق تدابير عدم تكرار الانتهاكات الجسيمة...

✓ كيف تقيم إرادة الدولة في طي صفحة الماضي مع التعثر في الكشف عن الحقيقة؟

❑ الحقيقة مطلب سياسي وقد أقر بذلك المجلس الاستشاري في آخر تقريره، وبالتالي فهو مرتبط بإرادة الدولة وضغط الفاعلين السياسيين وصناع القرار، ولتقييم هذه الإرادة ينبغي النظر إلى التلكؤ الذي تعرفه مسالك التفعيل وجرأة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة كحد أدنى وهي توصيات وافق عليها الملك كأعلى سلطة في البلاد... ثم كيف سيتم طي صفحة الماضي، والمجهود في العلاقة مع مطلب الحقيقة لم يتجاوز عجن المعطيات التي جرى تجميعها لدى ذوي حقوق المختفين قسريا؟! أي أن الكشف عن المصائر تعثر وبالأحرى الكشف عن الحقيقة...

✓ قدمت لجنة المتابعة بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان تقريرا يضم أرقاما متضاربة، ما هو تعليقكم؟

❑ لقد حررنا في المنتدى تقريرا بمثابة قراءة نقدية للتقرير الرئيسي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الخاص بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ، هذا التقرير الذي تضمن ما سميتموه بالأرقام المتضاربة من مثل الملفات التي تم البث فيها هي بالنسبة لهيئة الإنصاف والمصالحة 16861 وبالنسبة للمجلس الاستشاري 18457 ، وملفات عدم القبول والرفض عددها بالنسبة للهيئة 1781 ملفا وعددها بالنسبة للمجلس 1079 ملف. في حين لوحظ إضافة حالة واحدة من 66 إلى 67 حالة والسبب هو الارتباك في العمل وقد ضيع المجلس الاستشاري أربع سنوات أخرى من الزمن المغربي تضاف إلى سنوات الضياع الأخرى. ومنذ الندوة الصحفية التي عقدناها في فبراير 2010 قدمنا من خلالها هذه الملاحظات، لم نتوصل لحد الآن بأي توضيح بشأنها، بغض النظر عن انتقال بعض المتوفين إلى خانة المجهولي المصير والعكس بالعكس، مما يجعل أن العمل لم يكن لا مهنيا ولا جديا ولا مسؤولا...فمن يجبر صدمة العائلات وبالأحرى يجبر أضرار الوطن العزيز؟!

✓ يتحدث تقرير اللجنة عن 9 حالات لم يتم الكشف عن مصيرها، ما هو البعد السياسي في هذه الحالات التسع؟

❑ أتمنى ألا تستمر الدولة في لعب دور الارتهان والرهائن، فمصائر المواطنين ليست أوراقا أو رهائن للمساومة وتدبير المراحل على حساب الكرامة الإنسانية، فكفى عبثا! ولتملك الدولة كامل الشجاعة وتكشف عن المصائر أو القبور أو تسلم الجثامين أو تطلق سراح الأحياء منهم... فكيف للصفحة أن تطوى وكيف للمصالحة أن تقوم؟!

المساء
ALMASSAE

إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

يشتكي الحاج فرصال الساكن بدار بوعزة بالحارس حمري، واد مرزك «الكاريان كريكوان»، رقم بطاقته الوطنية BJ 60322، من التظلم الذي لحق أسرته جراء حرمانهما من الاستفادة هذه السنة من المعونة التي تقدمها لهم مؤسسة محمد الخامس خلال شهر رمضان، خاصة وأنه رجل مسن بدون عمل، ولديه أطفال، بينهم فتاة تعاني إعاقة جسدية وأخرى ذهنية، ويقول المشتكي إن مقدم «الحي» الذي يقطن به رفض تسجيل اسم ابنته هذه السنة، وحرمها من الحصول على المساعدة، رغم أنها مسجلة في لوائح السنوات الماضية، ويضيف المشتكي أن زوجته تعرضت للتعنيف من قبل مدير مدرسة ابتدائية بأربعاء أولاد جرار عند تقديمها لبطاقتها الوطنية ومحاولتها الحصول على المعونة التي اعتادت ابنتها المعاقة الحصول عليها.